APLC/MSP.10/2010/WP.4

30 September 2010
Arabic
Original: French

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع العاشر
جنيف، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر – ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة في إطار المادة ٥

طلب تمديد الأجل المنصوص عليه في المادة ٥ لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد

ملخص

مقدم من موريتانيا

١- يعود سبب تلوث شمال جمهورية موريتانيا الإسلامية بالألغام المضادة للأفراد ومخلفات الحرب من المتفجرات إلى مشاركة البلد في نزاع الصحراء الغربية من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٧٨، هذا النزاع الذي شهد عملية تلغيم فوضوية واستخدام عدد كبير من الألغام دون أن تكون هناك بوجه عام خرائط للألغام المزروعة.

٢- وبعد مضي اثنين وثلاثين عاماً على انسحاب موريتانيا من نزاع الصحراء، لا تزال الألغام المضادة للأفراد والأجهزة المتفجرة الأخرى تفتك بالسكان وتشوههم، سيما الرحّل، وتظل تشكل عائقاً حقيقياً أمام التنمية في هذه المنطقة الموريتانية الغنية بالمعادن.

٣- وأثبتت نتائج الدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام من خلال المعلومات التي حُصل عليها من المجتمعات المحلية المتضررة أن الألغام تشكل عائقاً كبيراً أمام الاستفادة من البنى التحتية التالية: المساكن والطرق والمراعي ونقاط التزود بالمياه والمزارع المسقية والحقول للزراعة بمياه الأمطار والأراضي غير الزراعية، إضافة إلى تنمية السياحة والتنقيب عن المعادن. وبذلك، فإن هذه المناطق المشتبه في أنها خطيرة تكتسي أهمية حاسمة في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمعات المحلية في شمال البلاد.

الرجاء إعادة الاستعمال

٤- واستناداً إلى بيانات نظام إدارة المعلومات لمكافحة الألغام الموجودة في البرنامج الوطني الإنساني لنزع الألغام من أجل التنمية، سُجل ٦١٨ حادثاً تسببت فيه ألغام، أودت بحياة ٣٦٨ شخصاً ونجا منها ٢٤٨ شخصاً، وكان من هذه الحوادث أيضاً حادثان لم تحدد طبيعتهما. وجُلّ الضحايا أحصُوا قبل عام ٢٠٠١ وفق ما صرحت به الإدارة.

٥- وقد شرعت موريتانيا في عمليات نزع الألغام منذ انسحابها من نزاع الصحراء في عام ١٩٧٨. وأسندت هذه العمليات إلى القوات المسلحة التي أنشأت هيئة لنزع الألغام (المكتب الوطني لنزع الألغام) مكلفة بتنفيذ الاتفاقية بعد التصديق عليها في عام ٢٠٠٠.

٦- وفي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦، كان يقوم على نزع الألغام هيئة تابعة لسلاح الهندسة بوزارة الدفاع الوطني وتسمى: المكتب الوطني لنزع الألغام لأغراض إنسانية. وكان هذا المكتب منظماً على غرار مراكز مكافحة الألغام المعروفة في هذا المجال. وكان يتألف من رئيس وخلية للعمليات وخلية لضبط الجودة وخلية للتوعية ومساعدة الضحايا. وكان يضم أيضاً دائرة خاصة بنظام إدارة المعلومات لمكافحة الألغام تلقت دعماً كبيراً من مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. ووضعت هذه الدائرة معايير وإجراءات عملية دائمة تتعلق بنزع الألغام وضبط الجودة وسوى ذلك. ويتوافق مجموع هذه المعايير مع المعايير الدولية لمكافحة الألغام.

٧- وفي عام ٢٠٠٦، استحدثت الحكومة البرنامج الوطني لنزع الألغام لأغراض إنسانية من أجل التنمية الذي أصبح مسؤولاً عن مجمل أنشطة نزع الألغام والتثقيف بمخاطر الألغام ومساعدة الضحايا والدعوة. وتشرف وزارة الداخلية واللامركزية على هذا البرنامج وتتابعه لجنة توجيهية تضم جميع الإدارات الوزارية المعنية بالاتفاقية، إضافة إلى بلدان مانحة وممثلين للمجتمع المدني.

٨- وتُبين التقديرات الأولية أن مجموع المناطق الثلاث في الشمال ملغومة وتغطي مساحة قدرها ٣٢٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع. وفي عام ٢٠٠٦، دعمت حكومة كل من موريتانيا وكندا والسويد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء دراسة استقصائية عن تأثير الألغام الأرضية حددت ٦٠ مجتمعاً محلياً متضرراً يعيش على مساحة إجمالية قدرها ٧٦ ٠١٠ ٠٠٠ متر مربع، منها ٣٥ ٧٢٥ ٠٠٠ متر مربع فقط مشتبه في أن بها ألغاماً مضادة للأفراد. وقد اعتمدت الأمم المتحدة هذه الدراسة في عام ٢٠٠٧، وهي تمثل قاعدة البيانات الأولية.

٩- ويضاف إلى ذلك ٥٢ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مربع تمثل المساحة الواردة في آخر السجلات عن حقول الألغام قدمتها المملكة المغربية. ومن المهم توضيح أن هذه الحقول كانت قد خضعت لعمليات نزع للألغام قبل اتفاقية أوتاوا، لكن حسب القواعد العسكرية. لذا، فإن عمليات نزع الألغام المخطط لها ستكون في الواقع عبارة عن تدقيق وستنبني على نزع الألغام بالوسائل الآلية، ومن ثم فستستغرق فترات قصيرة. إذن، فالمساحة الإجمالية الأولية المشتبه فيها تبلغ ٨٧ ٧٢٥ ٠٠٠ متر مربع.

١٠- ومن بين المناطق المتضررة البالغ عددها ٣١ منطقة، عولجت مساحة إجمالية قدرها ٢٦٠ ٨٠٥ ٢٠ متراً مربعاً في ١٤ مجتمعاً محلياً بفضل عمليات نزع الألغام والدراسات التقنية والتطهير وتطبيق سياسة تسليم الأراضي. وسمحت هذه العمليات بتدمير ٢٥٩ ٧ لغماً مضاداً للأفراد و٣١٦ لغماً مضاداً للدبابات و١٦٠ ٦ قذيفة ذات عيارات متعددة. وهكذا، تتبقى مساحة ٧٤٠ ٨١٩ ٦٤ متراً مربعاً للمعالجة.

١١- وسمحت عمليات نزع الألغام والتطهير التي أنجزت بما يلي: افتتاح الطرق (الطريق العابرة لأفريقيا التي تربط بين المغرب وموريتانيا، وهي تمثل بنية تحتية مهمة في المبادلات التجارية وتنقل الأشخاص في المنطقة ككل)؛ ومد قنوات المياه (سيما في نواذيبو، عاصمة موريتانيا الاقتصادية)؛ وتنمية السياحة؛ وحرية تنقل الرحّل من أجل الوصول إلى المراعي؛ وتقليص كبير في حوادث الألغام؛ وتوسيع نطاق التنقيب عن المعادن.

١٢- ويضاف إلى ذلك أن البلْديات الريفية التالية لم تعد تعاني التوتر المرتبط بوجود الألغام التي كانت تعطل أنشطتها اليومية مثل الرعي واستخراج الحصى: سويسيه ١، وبير أم قرين، وكاريير، وبرواقة ١ و٢، ودحي بلال، الكيلوميتر ٢٢٥ (اسويديات ٢)، وبالاست، ودوير، ولعيوج، وآغوييت، ومات شكاك، واتواجيل. ولم يسجل أي حادث ألغام في هذه المناطق، وتقلص عدد الحوادث تقلصاً شديداً على الصعيد الوطني، إذ لم يكن هناك سوى حادث واحد فقط في عام ٢٠٠٩.

١٣- ويسكن ٠٠٠ ٢٢٥ شخص، من بينهم ٧٠ في المائة من النساء والأطفال، بالقرب من المناطق المشتبه في أنها خطيرة والتي ينبغي معالجتها. وغالباً ما تكون هذه المناطق قريبة من مخيمات الرحّل ومفضَّلة لرعي الإبل. وتعيق تلك المناطق الأنشطة الاقتصادية التالية: الوصول إلى المراعي والمياه والتنقيب عن المعادن وإعاقة إمكانات التوسع العمراني والوصول إلى الساحل من أجل تنمية أنشطة الصيد التقليدي والوصول إلى السواحل للأغراض السياحية.

١٤- وأنفق على مكافحة الألغام (تطوير القدرات والتثقيف بالأخطار التي تمثلها الألغام ومساعدة الضحايا) منذ عام ٢٠٠١ مبلغ ٠٠٠ ٧٢١ ٨ دولار أمريكي، منها ٠٠٠ ٥٢٥ ٥ دولار عبارة عن مساهمة وطنية و٠٠٠ ١٩٦ ٣ دولار قدمها المجتمع الدولي.

١٥- وتقوم تقنيات إزالة الألغام، اليدوية أساساً بواسطة المكاشيف الكهربائية أو الحفر، على أساس معايير وطنية متوافقة مع المعايير الدولية لنزع الألغام (المعايير الدولية لمكافحة الألغام - NILAM).

١٦- ولم تتمكن موريتانيا من بلوغ الأهداف المحددة قبل حلول الأجل النهائي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ للأسباب التالية:

(أ) حشد الموارد المالية: تمثل قلة المبالغ المخصصة للعمليات تحدياً حقيقياً أمام تحقيق الأهداف.

(ب) بطء وتيرة عمليات نزع الألغام: كان إيقاع عمليات نزع الألغام بطيئاً جداً، ولم تتسارع إلا في عام ٢٠٠٦ بسبب نقل مؤسسة البرنامج الوطني لنزع الألغام لأغراض إنسانية من أجل التنمية من الكيان العسكري إلى الوصاية المدنية وبسبب وضع المعايير وإجراءات التشغيل الموحدة، وخاصة إجراء الدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧.

(ج) الاقتصار على نزع الألغام يدويا: وهي التقنية الوحيدة المستعملة ومردودها ضعيف.

(د) الظروف المناخية القاسية وحالة التربة الوعرة: الحرارة المرتفعة جداً وحركة كثبان الرمل والرياح الرملية الحارة تمثل – في جملة ما تمثل – عوامل تؤثر نسبياً في عمليات نزع الألغام.

١٧- ولتمكين موريتانيا من احترام تعهداتها بموجب المادة ٥، من اللازم تمديد الفترة بخمس سنوات حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ لإتاحة الفرصة لمعالجة منطقة مساحتها ٦٤ ٨١٩ ٧٤٠ متراً مربعاً في ١٨ مجتمعاً محلياً بتكلفة قدرها ١٦ ٥٦٠ ٠٠٠ دولار، منها ١٢ ٣١٠ ٠٠٠ دولار ستجمع على مستوى المجتمع الدولي.

١٨- وقد حُدد هذا الأجل استناداً إلى الخبرة المكتسبة من السنوات الماضية وإلى الإمكانات القائمة وتزايد المشاركة الفاعلة من لدن المنظمات غير الحكومية الدولية وسياسة الدعوة على مستوى المانحين غير التقليديين (بلدان الخليج العربي وليبيا) وخاصة وجود افتراضات متسقة تتعلق بالأرض والبيئة.

١٩- ويستلزم هذا التمديد عمليات تحقيق تقني وإجراء دراسات استقصائية أخرى عن تأثير الألغام وعمليات نزع الألغام وضبط الجودة وتسليم الأراضي بواسطة أساليب غير تقنية. ويراعي مجموع العمليات معايير وإجراءات التشغيل الوطنية.

٢٠- وستبذل جهود كبيرة لشراء وسائل نقل (لوجستي)، وستحدَّد أولوية العمليات بالتشاور مع البلديات المتضررة.

٢١- وعلى مستوى الموارد البشرية، سيدرَّب موظفون إضافيون متخصصون في نزع الألغام في عين المكان على يد وحدات سلاح الهندسة أو على يد متقاعدين مراعاةً للإكراهات الأمنية وتجنب المشكلة التي يطرحها استخدام العاملين على نزع الألغام بعد نهاية عملية نزع الألغام.

٢٢- أما على صعيد الدعوة قصد حشد الموارد، ستبذل جهود كبيرة في الاتصال بالدول الأطراف المانحة والمانحين الجدد غير التقليديين للحصول على المساعدة في تنفيذ عملية التمديد.

٢٣- لذا، ستكون الدولة الموريتانية مستعدة لدفع مقابلٍ إضافي يبلغ ١٠ في المائة من كل استثمار في هذا الميدان. وقد قُدمت طلبات مساعدة بالفعل إلى البلدان والمنظمات التالية: فرنسا

وألمانيا والولايات المتحدة وإسبانيا وإيطاليا والسويد والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمفوضية الأوروبية وليبيا. ويمثل إدراج عمليات مكافحة الألغام في "الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر" على الصعيد الوطني وفي ملفات الدعوة الأخرى إطاراً مناسباً لحشد الموارد.

٢٤- وفي إطار سياسة موريتانيا القاضية بإشراك منظمات غير حكومية دولية لبلوغ أهدافها، دعت موريتانيا المنظمةَ النرويجية للمساعدة الشعبية والمنظمة الدولية للمعوقين للنظر بجدية في إمكانية إشراكهما:

(أ) من ٢٥ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٠، أوفدت المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية خبيراً أجرى زيارة ميدانية وقابل مانحين وأصحاب مصلحة آخرين معنيين بمكافحة الألغام في موريتانيا. هذه المنظمة، في نظر البرنامج الوطني لنزع الألغام لأغراض إنسانية من أجل التنمية، مدعوة إلى التدخل في منطقة تيرس زمور التي تحتوي على حقول الألغام الأربعة الأخيرة. وبعد الزيارة الميدانية، قدم ممثل المنظمة تقريره إلى مقر منظمته وعُقدت حلقة عمل بين المنظمة والبرنامج في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٠ أثناء أعمال اللجنة الدائمة حيث أكد رئيس المنظمة عزمه على العمل في موريتانيا. ولهذه الغاية، ستأتي بعثة تقنية من خبراء المنظمة مجدداً إلى موريتانيا في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لإجراء دراسة معمقة لجدوى العمل في موريتانيا المقرر في بداية عام ٢٠١١.

(ب) من ١ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، زارت موريتانيا بعثة تتكون من ثلاثة خبراء من المنظمة الدولية للمعوقين أتيحت لها أيضاً فرصة معاينة الميدان ولقاء أصحاب مصلحة يشتغلون بمكافحة الألغام. وزارت هذه البعثة بالخصوص ولاية داخلة نواذيبو التي اقتُرحت حقلاً لأنشطة المنظمة. وعند اختتام البعثة، أكدت المنظمة اعتزامها العمل في موريتانيا. لذا، يجري إعداد مسودة مشروع كان من المقرر أن يستكملها الطرفان قبل نهاية آب/أغسطس ٢٠١٠، لكنهما لا يزالان يتشاوران وسيعقدان جلسة عمل أثناء الحلقة الدراسية الثالثة للعاملين في مجال مكافحة الألغام الناطقين بالفرنسية المقرر عقدها في الفترة الممتدة من ٢٧ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر من أجل وضع اللمسات الأخيرة على وثيقة المشروع المشتركة التي تتناول أموار منها أساساً نزع الألغام وإزالة التلوث وتعزيز قدرات البرنامج الوطني لنزع الألغام لأغراض إنسانية من أجل التنمية.

٢٥- وعلى المستوى التقني، أخيراً، من المهم التذكير بأن عمليات نزع الألغام التي أجريت في السابق أثبتت أن تلوث المناطق المشتبه فيها ضئيل جداً، الأمر الذي يفضي بنا إلى تأكيد جدوى خطة عملنا. لذا، فإن من عوامل النجاح التزامنا على الصعيد الوطني بدعم هذه الخطة بمعيّة شركائنا في مجال التنمية وغيرهم من المانحين.